

Monetary policy and the problem of its independence in Iraq after 2004

Halima R. J. Al-Dulaimi^{1*}, Mohammed A. S. Hassan²

^{1,2} Department of banking management economics, college of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq

haleemaaldulimi@gamil.com, dr.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

Article information:

Received: 14-04-2025

Revised: 03-05-2025

Accepted: 14-05-2025

Published: 25-04-2026

***Corresponding author:**

Halima R. J. Al-Dulaimi
haleemaaldulimi@gamil.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

This study examined the impact of a rentier economy on the independence of monetary policy in Iraq after 2004, considering Iraq as a rentier state that relies heavily on oil revenues. The study included an analysis of the relationship between the rentier economy and monetary policy, as well as the effects of the rentier economy on the independence of monetary policy. It found that dependence on oil to finance public expenditures leads to a reduction in monetary policy independence.

The results showed that the rentier economy has a significant impact on the independence of monetary policy in Iraq, and that there is a pressing need to diversify the economy and reduce reliance on oil in order to mitigate the risks arising from fluctuations in oil prices, which affect state revenues. Consequently, when the government faces a deficit, it compels the central bank to adopt an expansionary monetary policy to finance this deficit, which in turn undermines monetary policy independence.

The study reached a number of conclusions and recommendations that the researcher believes are aimed at strengthening the independence of monetary policy in rentier states.

Keywords: Monetary policy, monetary policy independence, public revenues, gross domestic product (GDP), public budget.

Conclusions:

1. The independence of monetary policy is significantly influenced by the structure of the economic system adopted and the economic resources it relies on. Oil, as a strategic commodity, has a substantial impact on the level of international dominance and influence. It is also a monopolistic tool in the hands of the state for its domestic policy. Therefore, we observe that most countries that depend on oil as a primary source of financing their public expenditures tend to centralize political and economic decision-making, including decisions related to the formulation of monetary policy.
2. The overall relative importance of the independence of the Central Bank of Iraq, after identifying the actual weights of each independence indicator and their relative importance to the total, shows that the total relative importance of the actual weight of the Central Bank of Iraq's independence is (75%), which is considered a good level.
3. Exchange rate fluctuations are among the most prominent challenges facing monetary policy in many developing economies, including Iraq, which faces complex economic challenges due to its heavy reliance on oil revenues and the volatility of global oil markets. As the value of the local currency (the Iraqi dinar) fluctuates against foreign currencies, especially the US dollar, financial and economic stability are significantly affected. These fluctuations place pressure on the Central Bank of Iraq in determining appropriate monetary policies to address these challenges. Exchange rate volatility leads to significant changes in inflation levels, import costs, interest rates, and domestic liquidity.

السياسة النقدية واشكالية استقلاليتها في العراق بعد 2004

حليمة رعد جاسم الدليمي^{1*}، محمد عبد صالح حسن²
^{1,2} قسم اقتصاديات إدارة المصارف، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
haleemaaldulimi@gamil.com, dr.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أثر الاقتصاد الريعي على استقلالية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2004 بأعتباره دولة ريعية تعتمد بشكل كبير في إيراداتها على النفط، وتضمنت الدراسة تحليلاً للعلاقة بين الاقتصاد الريعي والسياسة النقدية، وكذلك تأثيرات الاقتصاد الريعي على استقلالية السياسة النقدية، إذ ان الاعتماد على النفط في تمويل النفقات العامة للدولة يؤدي إلى تقليل استقلالية السياسة النقدية، وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الريعي له تأثير كبير على استقلالية السياسة النقدية في العراق، وأن هناك حاجة ضرورية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط لتقليل المخاطر الناتجة من تقلبات اسعار النفط التي تؤثر على إيرادات الدولة وبالتالي عند حدوث عجز لدى الحكومة تلزم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل هذا العجز، وهذا يؤثر على استقلالية السياسة النقدية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي تعتقد الباحثة بأنها هادفة من أجل تعزيز استقلالية السياسة النقدية في الدول الريعية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، استقلالية السياسة النقدية، الإيرادات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة.

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2025-04-14
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025-05-03
- تاريخ قبول النشر: 2025-05-14
- تاريخ النشر: 2026-04-25

*المؤلف المراسل:

حليمة رعد جاسم الدليمي

haleemaaldulimi@gamil.com



هذا العمل مرخص بموجب
 المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي
 (CC BY 4.0)

المقدمة:

ان الحالة الانتقالية التي عاشها الاقتصاد العراقي بعد 2003، والتحول في اتجاهات السياسة النقدية إثر في حصول البنك المركزي على استقلاليتها استناداً إلى قانون 56 لعام 2004، أدى إلى استخدام السلطة النقدية لادوات حديثة، بما يتناسب مع متطلبات التوجه نحو نظام السوق من جهة، والخصوصية التي يتصف بها الاقتصاد العراقي في ظل الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه، وتخلف النظام المالي والمصرفي من جهةٍ اخرى. ويعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً، لاعتماده على إيرادات النفط بشكل رئيسي، إذ تعتمد الموازنة العامة في العراق على مبيعات النفط بشكل كبير مما يجعلها بمصاف الدول الريعية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة البحث في تحليل استقلالية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الريعي، باعتبارها ظاهرة تتسم بتحديات وصعوبات تؤثر على فعالية سياسة البنك المركزي في الدول مثل العراق بعد عام 2003. تعتبر الإشكاليات المحتملة متنوعة ومعقدة، مما يستدعي إلقاء الضوء على مجموعة من التساؤلات وهي:

1. كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على استقلالية السياسة النقدية في العراق بعد العام 2003؟
2. ما التحديات والصعوبات التي تواجه البنك المركزي العراقي في تحقيق استقلاليتها؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

نظراً لتأثر الاقتصاد العراقي بالسياسات الريعية التي اتخذتها الحكومات في العقود الماضية، تكمن أهمية الدراسة في انها تسعى الى ايجاد المعالجات اللازمة لتحقيق القدر المستطاع من استقلالية السياسة النقدية للبنك المركزي بعيداً عن تأثير الاقتصاد الريعي.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

أن استقلالية السياسة النقدية تعاني من تحديات كبيرة في الاقتصادات الريعية، حيث يكون التأثير المباشر للعوائد الريعية على تكوين السياسات النقدية معوقاً لقدرة البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم الفعال في الظواهر النقدية بما فيه التضخمية، والمحافظة على المستوى العام للأسعار الذي يعتبر اهم مؤشرات استقلالية البنك المركزي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية:

1. تقديم تحليل شامل لكيفية تأثير الاقتصاد الريعي على استقلالية السياسة النقدية.
2. تحديد وتحليل الصعوبات الرئيسية التي تواجه سياسة البنك المركزي في تحقيق استقلاليتها في ظل الأوضاع الاقتصادية الريعية.
3. تقييم دقيق لوضع استقلالية السياسة النقدية في العراق بعد عام 2003، مع التركيز على العوامل التي تؤثر على هذا الاستقلالية.

4. تقدم الحلول اللازمة لمعالجة الاشكاليات التي تواجه السياسة النقدية في العراق. خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

1. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة للمدة من (2004-2023) من اجل بيان التغيرات التي حدثت في هذه الفترة والتوصل الى نتائج ذات الصلة بمشكلة وفرضية الدراسة.
2. الحدود المكانية: تم تسليط الضوء على دراسة حالة العراق.

المطلب الاول: تحليل مؤشرات الاقتصاد الريعي في العراق بعد عام 2004

يُتصف الاقتصاد العراقي باختلالات هيكلية واضحة، أذ يعد اقتصاداً أحادي الجانب، لأن الجزء الأكبر من إيراداته العامة تأتي من مصدر واحد ألا وهو النفط، وعليه فإن الإيرادات العامة للدولة مرتبطة بطبيعة هذا المورد وتقلبات أسعاره، كما إن قطاع النفط له النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قياساً بباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى التي يكاد يكون وجودها مرتبط بشكل أو بآخر بهذا القطاع، وأن صادرات النفط تحتل الأهمية الأكبر من إجمالي الصادرات (ابريهي، 2017، 35).

أولاً: مدخل حول طبيعة الاقتصاد العراقي

إن تحليل طبيعة الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة يمكن تقسيمه إلى عدة مراحل، وهذه المراحل تأثرت بالتقلبات في أسعار النفط عالمياً والتدخل العسكري الذي أدى إلى تغيير النظام في العراق عام 2003، فالمرحلة الأولى كانت مرحلة الاضطراب في الوضع الأمني (2004-2009)، حيث تم تعزيز التواجد العسكري بناء على قرارات مجلس الأمن الدولي، ومنها القرار رقم (1483) في أيار 2003 الذي بموجبه اعتبر العراق تحت احتلال عسكري، وكذلك القرار رقم (1511) في تشرين الأول 2003 الذي أكد استمرار التواجد العسكري، بناءً على هذه القرارات، وقد دعا مجلس الأمن إلى كتابة دستور جديد ومنح السلطة للشعب العراقي في أقرب وقت ممكن، إذ بدأت الحكومة العراقية بتنفيذ سياسات النظام اللامركزي (حافظ، 2015، 112).

يُعد الاستقرار الاقتصادي أحد الدعائم الأساسية للاستقرار في أي بلد من بلدان العالم، لأن الاقتصاد هو الأساس الذي تعتمد عليه الدول والذي يمددها بعناصر القوة والانسجام، وتساهم عمليات التمويل المخططة لأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في زيادة الاستقرار الاقتصادي، وخاصة في الدول التي تعاني من حالة الحرب أو تهديدات خارجية أو مشاكل مجتمعية (امين، 2019، 11).

وبخصوص العراق ورغم كونه بلد لديه الكثير من مقومات التقدم والتنمية والموارد المتنوعة، إلا أن توجهاته الاقتصادية مرتبكة وغير مستقرة من حيث كونها رأسمالية أم اشتراكية، بالإضافة إلى ارتباطه الاقتصادي بملفات أخرى غير مستقرة سياسياً، واجتماعية، وثقافية، وأمنية، لأن العراق مثله مثل أي بلد من البلدان النامية التي تعاني من اقتصاد احادي (ريعي)، إذ يعتمد بصورة كبيرة على العوائد النفطية، وينخفض فيه التنوع في مصادر الإيرادات الأخرى، كما إن انفتاح الأسواق المحلية على السلع والبضائع المستوردة قد اخضع السوق المحلية لهيمنة التجار من مختلف الجنسيات،

انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي (صالح، 2018، 26). ولم يشهد العراق في هذه المرحلة قيام مؤسسات سياسية قادرة على إدارة التغيير بعد عام 2003، بل تمخض عن ذلك ولادة (نظام دولة، ومعارضة، وأحزاب، وانتخابات، ونزاهة الخ) قائماً على أساس عدم الاستقرار في إدارة المؤسسات، وعلى أساس ذلك أصبح العراق أمام بيئة عدم استقرار أمني، وسياسي الأمر الذي انعكس على الاستقرار الاقتصادي، علاوة على ذلك مصادرة القرار الاقتصادي الوطني من قبل قوات الاحتلال آنذاك، فالولايات المتحدة الأمريكية قادت العملية الاقتصادية من خلال قوة تأثيرها في صياغة شكل التعاملات الاقتصادية مع الخارج (البدر، 2019، 29).

وبسبب تلك المؤشرات ظل الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف النشاط الاقتصادي، وانهار القطاعات الاقتصادية في الزراعة، والصناعة، والخدمات، وتباطؤ معدل النمو، وانكماش عمليات الاستثمار الداخلي والخارجي، والتوجيه نحو الانفاق الاستهلاكي الذي أدى إلى زيادة في معدلات التضخم، نتيجة لقصور العرض الكلي، أما الاستثمار الأجنبي فلم يتحقق منه الشيء المطلوب رغم التشريعات القانونية التي صدرت من قبل سلطة الاحتلال حينها، بالإضافة إلى البطالة المستشرية بين صفوف القوى القادرة على العمل، والتي كانت تعد مدخلاً أساسياً لظاهرتي العنف والفقر في العراق (محمد عبد ومنخي، 2023، 34).

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الرخاء المالي خلال المدة (2010-2015)، فقد انعكست الزيادة في الإنتاج النفطي مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتزايد الطلب العالمي على النفط، إلى زيادة العوائد النفطية، وحيث أن اقتصاد العراق يعد اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل كبير على الإيرادات المتأتية من بيع النفط، فإن نسبة مساهمتها شكلت حوالي (95%) من إجمالي الإيرادات العامة، وامتازت هذه المرحلة بزيادة الإيرادات العامة، وكان أعلى مستوى لها في عام (2012) حيث بلغت حوالي (117294583) مليون دينار، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ حوالي (273587529) مليون دينار كأعلى مستوى له وذلك في عام (2013) (تقرير وزارة التخطيط العراقية، 3، 2014)، مما انعكس بشكل ايجابي على الوضع المالي للبلد وقيام الحكومة بالسعي إلى تنفيذ المشاريع المخطط لها مسبقاً، بالإضافة إلى وضع مشاريع تنموية جديدة حيز التنفيذ، ولكن سوء التخطيط وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري حال دون تحقيق أهداف التنمية وانخفاض معدل النمو الاقتصادي (حافظ، 2015، 156).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة عدم الاستقرار المالي وخصوصاً بعد عام 2016، إذ أسفرت هجمات المنظمات

المخصصة وإنما يعني ما تخطط له الحكومة من نفقات عامة يكون أكبر من حصيلته الإيرادات العامة لتلك السنة، والعراق لم يتعرض لمشكلة تجاوز التخصيصات المالية في موازنته العامة إلا في العامين (2014-2015)، بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط العالمية الذي وصل إلى أقل من (50) دولار للبرميل الواحد، بعد أن كان قد تجاوز (100) دولار تقريباً، وهذا أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة، ومشكلة في التخصيصات المالية الأمر الذي انعكس بالسلب على مجمل الاقتصاد العراقي وحصول حالة الركود فيه، أما في السنوات السابقة للعامين (2014-2015) فقد كان العراق يواجه مشكلة عدم تنفيذ التخصيصات المالية في الموازنة العامة بشكل صحيح، أي أنه عند إقرار الموازنة العامة للحكومة في كل سنة يكون فيها عجزاً مخططاً، بسبب تزايد النفقات العامة على الإيرادات العامة، إلا أن الواقع العملي وعند تنفيذ بنود الموازنة العامة يتضح أن النفقات العامة تكون أقل من الإيرادات العامة، وذلك بسبب ضعف قدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذ التخصيصات المالية المخصصة لها (صالح، 2018، 29)، وعليه سيتم تحليل هذا المؤشر عبر مراحل مختلفة خلال مدة الدراسة وكالاتي:

ثالثاً: استقلالية البنك المركزي العراقي

نظراً للدور الكبير الذي يقوم به البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن موضوع استقلالية البنك المركزي يعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، ولاسيما بعد تكرار الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت وما زالت تعصف بمناطق كثيرة من العالم، إذ تمثل هذه الاستقلالية ركناً أساسياً في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسبب أهمية هذا الموضوع يعود إلى التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية التي شهدتها معظم دول العالم من خلال فهمها الواسع والعميق لطبيعة الدور الذي يقوم به البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد وما يمتلكه من صلاحيات وإمكانات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وعلى هذا الأساس نجد أن العديد من بلدان العالم قد سعت لضمان وتحقيق استقلالية بنوكها المركزية من خلال قيامها بتشريعات قوانين جديدة، أو إجراء تعديل على قوانينها القائمة، إذ إن استقلالية البنك المركزي تعني حريته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية من خلال تحديد الأهداف واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف على أن تكون قرارات البنك المركزي متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية العامة (حسن، 2019، 163).

1. معايير استقلالية البنك المركزي العراقي

أ. سلطة البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وتنفيذها، ومقدار التدخل الحكومي إن للبنك المركزي سلطة واسعة في وضع السياسة النقدية وتحديد أهدافها، والمشاركة مع الحكومة فيما يتعلق باختبار وتحديد القطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة وعندما تتولى الحكومة وضع السياسة النقدية يقوم البنك المركزي بتنفيذها، يكون البنك المركزي ليس مستقلاً إنما تابع للحكومة، ويسير على توجيهات الحكومة كأنه

الإرهابية إلى فرض ضغوطات على الموازنة العامة، بسبب زيادة النفقات العسكرية لغرض شراء الأسلحة والعتاد لمواجهة هذه التهديدات، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بالحاجات الإنسانية لإيواء النازحين من المدن التي سيطر عليها الإرهاب، أضف إلى ذلك تداعيات هبوط أسعار النفط العالمية وآثارها الكبيرة على الاقتصاد العراقي الذي لا يتمتع بالتنوع الاقتصادي، مما سبب ضغوطاً على الموازنة العامة للدولة وأدى إلى ارتفاع العجز المالي فيها، ففي عامي (2015) و(2016) أخذت آثار هجمات المنظمات الإرهابية وهبوط أسعار النفط تتكشف بالكامل، فقد بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للعامين المذكورين نحو (79% و 89%) على التوالي، مقارنةً بعام 2014 إذ بلغت نحو 93% (تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، 2016، 13).

من جهة أخرى ساهمت انعكاسات الأزمة الصحية، التي تمثلت بنفسي وباء كورونا (كوفيد - 19) وتأثيراتها الواضحة على الاقتصاد العراقي وما رافقه من تداعيات اقتصادية عالمية، في ظل انخفاض الإيرادات النفطية خلال فترة الوباء، وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياطي الأجنبي للعملة الأجنبية لدى البنك المركزي، إذ تشير البيانات إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى حوالي (58481500) مليون دينار عام (2020) بعد أن كانت (103552431) مليون دينار في عام (2019) (وزارة التخطيط العراقية، 2021، 10).

ثانياً: تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي وآلية تحليلها بعد 2004

إن عملية دراسة وتحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، تحتاج إلى الخوض في أهم محاوره، والتي تتمثل بالآتي:

1. الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2023).

يُعد الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يتم من خلاله التعرف على الحالة الاقتصادية في أي بلد، فهو مؤشر حقيقي لامكانيات النمو الاقتصادي في هذا البلد، إذ يتكون الناتج المحلي الإجمالي من جميع القطاعات الاقتصادية في البلد،

2. الإيرادات العامة للمدة (2004-2023):

إن الإيرادات العامة تُعد المصدر الرئيس للموازنة العامة للدولة، فهي تساهم في قيام الحكومة بأداء واجباتها الاتفاقية وفقاً لما مدرج في الموازنة العامة، وحسب التخصيصات المعتمدة قانوناً لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة، والإيرادات العامة تأتي بشكل كبير من العوائد النفطية، حيث تحظى الإيرادات النفطية بنسب مساهمة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة، أما باقي النسبة فتأتي من الإيرادات الأخرى كالضرائب بأنواعها والرسوم وغيرها (العبيدي، 2017، 134)، وعليه سيتم تحليل هذا المؤشر عبر مراحل مختلفة خلال مدة الدراسة وكالاتي:

3. العجز والفائض في الموازنة العامة للمدة (2004-2023):

يعد العجز في الموازنة العامة أمراً طبيعياً في معظم موازنات دول العالم، فالعجز لا يفهم منه فقراً بالأموال

الذين يمثلون الحكومة في البنك المركزي، فكلما انخفض عدد ممثلي الحكومة كلما زادت الاستقلالية (السامرائي، 2011، 241).

2. قياس استقلالية البنك المركزي العراقي من خلال (المؤشرات التشريعية)

سيتم استخدام قياس استقلالية البنك المركزي العراقي بالطريقة التي استخدمها كل من (Cukierman) و (Grilli) حيث استخدمنا المؤشرات التشريعية وتم تقسيمها الى أربع مجموعات، كل مجموعة لها وزناً معيناً حسب أهميتها النسبية وهي كالآتي:

أ. سلطة تعيين وعزل محافظ البنك المركزي واعضاء مجلسه

اشارت المادة رقم (13) والمادة رقم (14) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة (2004) ان سلطة التعيين أي السلطة التشريعية تقوم بتعيين المحافظ ونائبيه وأعضاء المجلس الآخرين وتقوم الهيئة التشريعية بالتصديق على هذا التعيين، وتتشاور سلطة التعيين مع المحافظ ونائبيه في شأن ترشيح كبار المديرين لعضوية المجلس وتكون مدة الخدمة لجميع أعضاء المجلس خمس سنوات يجوز بعدها إعادة تعيينهم بناء على توصية من سلطة التعيين وموافقة الهيئة التشريعية، كما أن عملية إقالة المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو من أعضاء المجلس من مهام منصبه تكون محصورة بيد سلطة التعيين فقط وضمن شروط، ولكنه غير مطبق على ارض الواقع.

جهاز من أجهزة الحكومة (Pareshkumar,2014:174).

ب. مدى الالتزام في منح التسهيلات الائتمانية للحكومة من قبل البنك المركزي، حيث يتمتع البنك المركزي باستقلال كبير عندما يزيد من فرض القيود على القطاعات الحكومية من ناحية منح القروض، ولا بد من الإشارة الى ان اغلب البنوك المركزية لدول العالم تفرض قيود على منح القروض بشكل مفرط للحكومة، تجنباً من حصول التضخم، لكن هناك دول منحت هذه التسهيلات بطريقة غير مباشرة من خلال السوق الثانوي وبهذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوي فقط لتنظيم سوق النقد، تجنباً لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي من خلال استغلال عمليات السوق المفتوحة، وهذا يعزز من استقلالية البنك (الشبيبي، 2018، 264).

ج. سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ واعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايتهم واستقرارهم في وظائفهم في جميع دول العالم يتم تعيين المحافظ والمسؤولين الكبار في البنك المركزي من قبل الحكومة، وان هذا الأمر لا يتعارض مع استقلالية البنك المركزي، لكن في البلدان التي تتمتع بنوكها بالاستقلالية بشكل كبير، فإن تدخل الحكومة في تعيين وإزالة محافظ البنك المركزي وأعضاء مجلس الإدارة يكون مقيد، دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي: يختلف عدد أعضاء مجلس الإدارة

جدول (1) المؤشرات التي تتعلق بمتغير المحافظ

المتغيرات	خصائص المتغير	ترتيب الاستقلالية	الوزن %
المحافظ	1- مدة الوظيفة		
	اطول من 8 سنوات	*	1.00
	من 6-8 سنوات		0.75
	5 سنوات		0.50
	4 سنوات		0.25
	اقل من 4 سنوات		0.00
	2- الجهة التي تعين المحافظ		
	مجلس ادارة البنك المركزي		1.00
	هيئة من مجلس ادارة البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	*	0.75
	السلطة التشريعية		0.50
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)		0.25	
عضو واحد او اثنان من مجلس الوزراء		0.00	
3- الرفض (الطرد)			
غير منصوص عليه		1.00	
اسباب غير سياسية		0.83	
تنسب مجلس البنك		0.67	
تنسب السلطة التشريعية	*	0.50	
طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التنفيذية		0.33	
تنسب السلطة التنفيذية		0.17	
طرد غير مشروط من خلال السلطة التنفيذية		0.00	

4-	هل يتقلد المحافظ وظائف اخرى في الحكومة	
1.00	كلا	*
0.50	بأذن من السلطة التنفيذية	
0.00	لا يوجد تشريع يمنع ذلك	
	درجة الاستقلالية	%15

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد على مقياس (Cukierman&Grilli)

والمسؤولة عن صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية،
وبتطبيق معيار صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.

ب. صياغة وتنفيذ السياسة النقدية
نصت المادة رقم (4) الفقرة (1) من القانون رقم (56) ان
البنك المركزي العراقي يمثل السلطة النقدية الوحيدة في العراق

جدول (2) المؤشرات التي تتعلق بمتغير صياغة السياسة النقدية

الوزن %	ترتيب الاستقلالية	خصائص المتغير	المتغير
		1- المسؤول عن صياغة السياسة النقدية	صياغة السياسة النقدية
1.00	*	البنك المركزي فقط	
0.67		البنك يشارك ولكن تأثيره قليل	
0.33		ينحصر دور البنك بتقديم المشورة فقط	
0.00		تفرد الحكومة بأعداد السياسة النقدية	
		2- من له الكلمة الاخيرة في حل التعارض	
1.00		البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع او القانون كأهدافه	
0.80		الحكومة اذا كان القانون لا يوضح ذلك او اذا كانت المشكلة داخل البنك	
0.60	*	هيئة من مجلس البنك والسلطة التشريعية والتنفيذية	
0.40		السلطة التنفيذية على قضايا السياسة حسب الاصول المرعية	
0.20		السلطة التشريعية على قضايا السياسة	
0.00		السلطة التنفيذية لها اولوية غير مشروطة	
		3- ظور البنك في عملية اعداد الموازنة	
1.00		للبنك دور فعال	
0.00	*	ليس للبنك اي تأثير	
	%8		درجة الاستقلالية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد على مقياس (Cukierman&Grilli)

لإشراف البنك المركزي العراقي لتوفير السيولة، كما ويجوز
للبنك المركزي العراقي شراء الأوراق المالية الحكومية على
أن تقتصر عمليات شراء تلك الأوراق المالية على السوق
الثانوي فقط، وأن يتم الشراء في إطار عمليات السوق.

ج. اقراض البنك المركزي للحكومة
نصت المادة رقم (26) من القانون رقم (56) لسنة 2004
لا يمنح البنك المركزي العراقي أية اعتمادات مباشرة أو غير
مباشرة للحكومة أو لأية هيئة عامة أو جهة مملوكة للدولة،
باستثناء المصارف التجارية المملوكة للحكومة والتي تخضع

جدول (3) المؤشرات التي تتعلق بمتغير اقراض الحكومة

الوزن %	ترتيب الاستقلالية	خصائص المتغير	المتغيرات
		1- التسليف	حدود اقراض الحكومة
1.00	*	التسليف غير مسموح به	
0.67		التسليف مسموح بحدود صارمة	
0.33		التسليف مسموح بحدود مرنة	
0.00		لا توجد حدود قانونية للاقراض	
		2- اسعار الفائدة على القروض يجب ان تكون	
1.00		اعلى من الحدود الدنيا	

0.75	*	اسعار السوق
0.50		اقل من الحدود الدنيا
0.25		سعر الفائدة غير مذكور
0.00		لا توجد فائدة على قروض الحكومة من البنك المركزي
		3- البنك المركزي ممنوع من شراء او بيع اوراق مالية حكومية في السوق الاولي
1.00	*	نعم
0.00		كلا
	%46	درجة الاستقلالية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد على مقياس (Cukierman&Grilli)

د. تحديد الاهداف
المستدامة واثاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق،
وبتطبيق هذا المعيار يكون الهدف الاكبر للبنك المركزي هو
كيفية استقرار الاسعار ليحصل البنك المركزي على أكبر
درجة من الاستقلالية (1.00)

نصت المادة رقم (3) من القانون رقم (56) بأنه يتمثل
الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي بتحقيق الاستقرار
للاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت
يستند على اساس قواعد السوق، والعمل على تعزيز التنمية

جدول (4) المؤشرات التي تتعلق بمتغير الاهداف

المتغيرات	خصائص المتغير	ترتيب الاستقلالية	الوزن %
الاهداف	استقرار الاسعار الهدف الرئيسي او الوحيد		1.00
	استقرار الاسعار هدف واحد، مع اهداف اخرى لا تتعارض معه		0.60
	استقرار الاسعار هدف واحد، مع اهداف اخرى تتعارض معه مثل التوظيف	*	0.40
	لا اهداف منصوص عليها في القانون		0.20
	اهداف اخرى لا تتضمن هدف استقرار الاسعار		0.00
درجة الاستقلالية		%6	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى مقياس (Cukierman&Grilli)

سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية،
وخاصة الدولار الأمريكي، هذا المزداد يتم تنظيمه بشكل
دوري لبيع الدولار للمصارف والشركات، وهو ما يؤثر
بشكل مباشر على السياسة النقدية في العراق، وعلى
الرغم من أن مازاد العملة يمثل أداة هامة للبنك المركزي
العراقي في تنظيم سعر الصرف والسيطرة على السيولة
المحلية، إلا أنها تحمل معها عدة تحديات تؤثر في السياسة
النقدية، وتتراوح هذه التحديات بين تأثيرها على
الاحتياطيات الأجنبية، والتضخم، والسيولة في الاقتصاد،
وكذلك تأثيرات الفساد وضعف الشفافية، لذلك من
الضروري أن يستمر البنك المركزي في تطوير آليات
عمل المزداد وتحقيق المزيد من الشفافية والمراقبة لضمان
فاعلية السياسة النقدية واستقرار الاقتصاد
الوطني (Andolfatto، 2021، 74).

2. تقلبات اسعار الصرف : تعد تقلبات أسعار الصرف من
أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العديد من
الاقتصادات النامية، ومن بينها العراق، الذي يواجه
تحديات اقتصادية معقدة في ظل اعتماده الكبير على
إيرادات النفط وتذبذب أسواقه، فمع تذبذب قيمة العملة
المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، خاصة
الدولار الأمريكي، يتأثر الاستقرار المالي والاقتصادي

بناءً على ما تقدم ومن خلال درجة الاستقلالية للمؤشرات
المستخدمة في قياس استقلالية البنك المركزي العراقي يمكننا
القول ان اجمالي الاهمية النسبية لاستقلالية البنك المركزي
العراقي بعد التعرف على الأوزان الفعلية لكل مؤشر من
مؤشرات الاستقلالية وأهميتها النسبية الى المجموع الكلي، تبين
ان اجمالي الاهمية النسبية للوزن الفعلي لاستقلالية البنك
المركزي العراقي هي (75%) وهي نسبة تُعد جيدة.

المطلب الثاني: توجهات السياسة النقدية في ظل
الاقتصاد الريعي للعراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل التوجهات الحديثة للسياسات
النقدية في العراق في ظل الاقتصاد الريعي، مع التركيز على
التحديات التي تواجهها السياسة النقدية في ظل الاقتصاد
الريعي للعراق.
أولاً: التحديات التي تواجه السياسة النقدية في ظل الاقتصاد
الريعي للعراق

يواجه العراق العديد من التحديات الاقتصادية التي تضع
ضغوطاً كبيرة على السياسة النقدية في البلاد، وتعرقل عمل
هذه السياسة، وتتمثل أبرز هذه التحديات بالآتي:

1. مازاد العملة الأجنبية في العراق : مازاد العملة هي إحدى
الأدوات التي اعتمد عليها البنك المركزي العراقي لإدارة

وشهد سعر الصرف الموازي تراجعاً واضحاً ليصل عام 2009 (1182) دينار لكل دولار بمعدل تغير سلبي سنوي قدره (1.74%) وبقي سعر الصرف الرسمي ثابتاً في العامين (2010، 2011) إذ بلغ (1170) ديناراً للدولار الواحد، فيما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي إلى (1185، 1196) ديناراً للدولار الواحد للعامين المذكورين، بمعدل تغير سنوي إيجابي نحو (0.25%، 0.92%) على التوالي. وفي عام (2012) انخفض سعر الصرف الرسمي إلى (1166) دينار للدولار الواحد بمعدل تغير سنوي سلبي قدره (0.34%)، بينما حقق سعر الصرف الموازي تغيراً إيجابياً بلغ (3%)، وفي عامي (2013، 2014) شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً بسبب جهود البنك المركزي لتحسين قيمة الدينار العراقي، أما عن سعر الصرف الموازي فقد انخفض سعر الصرف إلى (1232، 1214) دينار للدولار الواحد وحقت مستوى سلبي بالنسبة للتغير السنوي بلغ (0.08% - 1.46%) على التوالي. هذا يرجع إلى دور الحكومة المركزية والبنك العراقي المركزي لغرض فرض قيود جديدة على المصارف رداً على المخاوف بشأن ظاهرة غسل الاموال والتدفقات الخارجة غير المشروعة للنقد الأجنبي المرتبطة بزيادة الطلب على العملات الاجنبية (البنك المركزي العراقي، 2015، 44).

وبناء على ذلك ارتفع سعر الصرف الرسمي إلى (1167) دينار لكل دولار عام 2015 وبمعدل تغير سنوي نحو (0.09%)، واستمر بالارتفاع حتى وصل عام (2020) إلى (1192) ديناراً للدولار الواحد، وبمعدل تغير قدره (0.84%) وحقق سعر الصرف الموازي زيادة عام (2020) إذ وصل إلى (1234) ديناراً للدولار الواحد، وفي الاعوام (2021، 2022، 2023) ارتفع سعر الصرف في السوق الرسمي نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية ليصل إلى 1460 دينار للدولار الواحد، بينما بلغ في السوق الموازي (1500، 1570، 1650) دينار للدولار الواحد لنفس الاعوام على التوالي.

بشكل كبير، وهذه التقلبات تضع ضغوطاً على البنك المركزي العراقي في تحديد السياسات النقدية الملائمة للتعامل مع هذه التحديات، وتؤدي تقلبات اسعار الصرف إلى تغييرات كبيرة في مستويات التضخم، وتكاليف الواردات، وأسعار الفائدة، والسيولة المحلية في العراق، حيث تعتمد معظم المعاملات التجارية الكبرى على الدولار الأمريكي نتيجة لارتباط الاقتصاد العراقي بصادرات النفط، يمكن أن تكون تقلبات أسعار الصرف شديدة التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء كانت صناعية، تجارية، أو مصرفية.

يسعى البنك المركزي العراقي بشكل مستمر إلى تثبيت سعر الدينار من خلال أدوات السياسة النقدية مثل تعديل أسعار الفائدة، ومزاد العملة، والاحتياطات الأجنبية، لكنه يواجه صعوبة في تحقيق هذا الاستقرار في ظل التحديات السياسية، والاقتصادية، والمالية الداخلية، وكذلك تقلبات الأسواق الدولية، كما أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الثقة في العملة المحلية، وقد تساهم في زيادة التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، ويوضح الجدول (18) التقلبات في أسعار الصرف في العراق للمدة (2004 - 2023) (Duverger، 2023، 77)، إذ يلاحظ بأن قيمة سعر الصرف الرسمي والموازي بلغ كلاهما (1453) ديناراً للدولار الواحد عام (2004)، وفي عام (2005) بلغ سعر الصرف الرسمي (1469) في حين بلغ سعر الصرف الموازي (1472) وحقت المعدلات الرسمية والموازية تغيراً إيجابياً بلغ (1.10% و 1.30%) على التوالي، وشهد سعر الصرف الموازي عام (2006) ارتفاعاً بسيطاً إذ بلغ (1475) وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.20%)، إلا انه انخفض بعد عام (2007) ليصل إلى (1267) ديناراً للدولار الواحد وبمعدل تغير بلغ (5.05%) وهذا يدل على ان البنك المركزي يعمل وباستمرار في رفع قيمة الدينار العراقي.

(الف دينار عراقي)

الجدول (5) اسعار الصرف في العراق للمدة (2004-2023)

السنوات	سعر صرف الدولار / الدينار في السوق الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر صرف الدولار / الدينار في السوق الموازي	معدل التغير السنوي %
2004	1453	---	1453	---
2005	1469	1.10	1472	1.30
2006	1467	(0.13)	1475	0.20
2007	1255	(14.45)	1267	(14.10)
2008	1193	(4.94)	1203	(5.05)
2009	1170	(1.92)	1182	(1.74)
2010	1170	0	1185	0.25
2011	1170	0	1196	0.92
2012	1166	(0.34)	1233	3.09
2013	1166	0	1232	(0.08)
2014	1166	0	1214	(1.46)
2015	1167	0	1247	2.71
2016	1182	1.28	1275	2.24

1259	0.16	1184	2017
1209	(0.08)	1183	2018
1196	0	1182	2019
1234	0.84	1192	2020
1500	22.4	1460	2021
1570	0	1460	2022
1650	0	1460	2023

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة
- الارقام بين الاقواس سالب

نحو شراء الاسلحة بسبب الهجمات الإرهابية التي تعرض لها العراق في تلك المدة.

اما في عام (2019) فقد بلغ الانفاق العام (56531810) مليون دينار وتحسن الوضع الأمني وإعادة السيطرة على المحافظات ومن ثم إعادة تشغيل المواقع الإنتاجية النفطية بعد توقفها وهذا ينعكس إيجابيا على زيادة التصدير ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية، وبالتالي زيادة الانفاق العام ولكن سرعان ما انخفض الانفاق العام الى (26100653) مليون دينار عام (2020) وهذا الانخفاض جاء بسبب ازمة كورونا (cov-19) الذي أدى الى حدوث تراجع في الاقتصاد العالمي وانخفاض مستويات التضخم، اما في عام (2021) بلغ (35876972) فقد عاود الارتفاع مرة ثانية بسبب رفع الحظر الجزئي في أغلب دول العالم وعودة تصدير النفط مرة ثانية، وبالتالي عودة النشاط الحكومي الى الارتفاع مرة ثانية، اذ عاود الانفاق العام بالارتفاع التدريجي والمستمر حتى نهاية 2023 وهو ما تسبب في زيادة ملموسة في معدلات التضخم نتيجة لذلك بالتزامن مع زيادة مبيعات البنك المركزي من العملات الاجنبية للمصارف والتجار وهو ما جعل السياسة النقدية تعد العدة لمنع مستويات التضخم في الارتفاع اكثر من هذه المستويات من خلال وضع رقابة صارمة على منافذ بيع العملة في السوق الموازي ومعاينة المخالفين لتعليمات البنك المركزي التي ركزت على بيع الدولار بالسعر الرسمي وليس الموازي، لكن هذه الاجراءات لم تستمر لفترة طويلة ليعاود سعر الصرف للدولار بالارتفاع مرة اخرى والتأثير في السوق الداخلية عبر منافذ زيادة الانفاق العام (Bucifal، 2013، 186).

3. الانفاق العام وتأثيره على التضخم: يُعد الإنفاق العام التي تقوم فيه الحكومة أحد التحديات التي تواجه السياسة النقدية، وذلك بسبب تأثيره المباشر على معدلات التضخم في الاقتصاد، وعليه فإن توافر الكفاءة في الإدارة المالية في البلد من خلال ضبط معدلات التضخم في حدود معقولة، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في البلد يمثل أحد العوامل والاهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها، علماً أن الجزء الأكبر من الانفاق العام يذهب نحو الانفاق الجاري لذلك عند ملاحظة البيانات الحالية نجد ان نسبة مساهمة الانفاق الجاري خلال مدة الدراسة قد تجاوزت 60% وهذا يؤشر سيطرة الانفاق الجاري على الانفاق العام، وتم الاخذ بمؤشر الانفاق العام بشكل اجمالي وأثره على التضخم(محمد والعقابي، 2017، 145)، ويلاحظ من الجدول (19) مسار معدلات التضخم الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004 - 2023) إذ نلاحظ في عامي (2004 - 2005) ان معدلات التضخم بلغت (28.789%- 37.088%) على التوالي، بسبب تدني مرونة القطاعات الأساسية (الصناعة، الزراعة) في الاقتصاد العراقي، فضلا عن عدم قدرة قطاعي النقل والطاقة على التجاوب مع ضغوط الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي وزيادة الانفاق العام، ومن خلال متابعة بيانات الجدول المذكور التي توضح حدوث ارتفاع في مستوى التضخم ولغاية 2007، والسبب يعود إلى الزيادة في الانفاق الحكومي خلال تلك المدة ليعود وينخفض بعد ذلك ويصل ادنى مستوياته خلال المدة (2013 - 2017) ويعود السبب الى توجه الانفاق العام

(مليون دينار)

جدول (6) الانفاق العام والتضخم في العراق للمدة (2004 - 2023)

التضخم %	الانفاق العام	السنوات
28.789	1976129	2004
37.088	32184151	2005
53.106	26863487	2006
30.89	33980635	2007
12.7	33936362	2008
8.34	59414301	2009
2.457	52255826	2010
5.596	64614360	2011

6.056	69529025	2012
1.856	90397222	2013
2.242	107665449	2014
1.439	83575934	2015
0.068	70121631	2016
0.203	67764832	2017
404.2	75175913	2018
2.201	56531810	2019
1.864	32610065	2020
2.8	35876972	2021
2.6	73584434	2022
2.9	73990893	2023

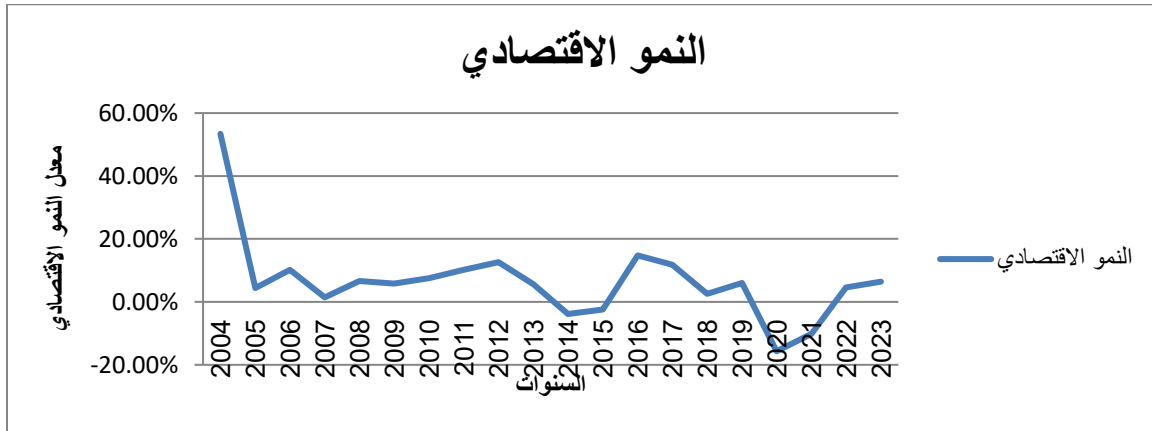
الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: النشرات الاحصائية للبنك المركزي (2004 - 2023)

المدة حتى وصل عام 2009 الى 5.80% حيث انخفض نتيجة للزمة المالية العالمية. اما المدة من (2010 - 2015) شهدت ارتفاع الطلب العالمي على النفط حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات (2010، 2011، 2012) بمعدل بلغ (7.50%)، (10.20%، 12.60%) على التوالي، اما باقي المدة شهدت انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي حيث بلغت ادنى نسبة عام 2014 بمعدل (3.90%) وذلك بسبب تعرض العراق لاضطرابات داخلية بسبب المنظمات الارهابية التي اثرت على مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام، ثم عاودت معدلات النمو الاقتصادي بالارتفاع خلال المدة (2016 - 2023) حيث بلغ اعلى معدل نمو عام 2016 بلغ (14.80%)، ثم انخفضت معدلات النمو الاقتصادي عام في عامي (2020، 2021) بسبب تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وانعكاس ذلك على الطلب العالمي للنفط، فقد انخفضت اسعار النفط العالمية الامر الذي ادى الى انخفاض العوائد النفطية للعراق حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي (15.70%-)، (10.20%-) على التوالي، ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 6.40% عام 2023.

ثانياً: توجه السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية

وبالاستناد الى ما تم ذكره حول فاعلية السياسة النقدية في الفترة السابقة فان فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ترتبط في السياسة المالية بشكل كبير، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الاتي:

1. النمو الاقتصادي: بعد عام 2003 توجهت الأنظار نحو الاقتصاد العراقي وما سوف يحققه من نمو اقتصادي، الا ان النتائج كانت مخيبة للأمل، على الرغم من تحقيق السياسة النقدية نجاحاً نسبياً في توفير مناخاً مستقراً مقارنة بما كانت عليه سابقاً، الا ان تخبط السياسات الاقتصادية الحكومية وعدم وجود رؤية عميقة للنمو الاقتصادي، جعل الاقتصاد العراقي مولداً للنشاط السالب (داغر & عاشور ، 2022 : 218) ، من خلال بيانات النمو الاقتصادي التي تم تبويبها بالشكل (1) نلاحظ من خلال جدول (7) بأن النمو الاقتصادي خلال المدة (2004 - 2009) بلغ اعلى معدل له في 2004 بنسبة 53.40% ويعود ذلك بسبب زيادة كمية انتاج النفط وزيادة اسعاره وارتفاع الصادرات النفطية للعراق وتحسن الوضع الاقتصادي، واستمر النمو الاقتصادي بالتذبذب خلال هذه

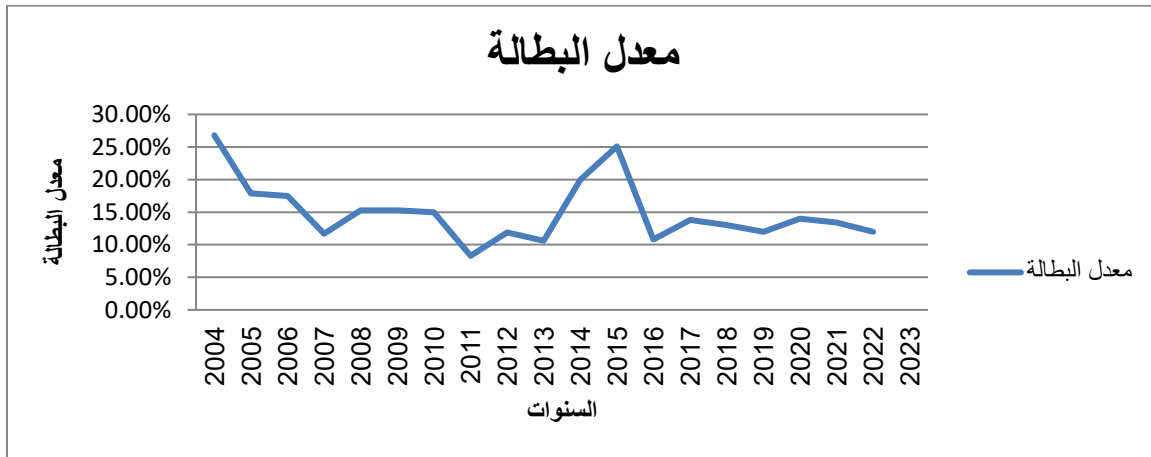


شكل (1) النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2023)
الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (7)

العقوبات الاقتصادية، حتى عاود معدل البطالة بالارتفاع عام 2009 نتيجة الازمة العالمية، اما المدة من (2010 – 2015) عاود من البطالة بالانخفاض خلال الاعوام (2010، 2011، 2013، 2014) حيث بلغ (5.50%، 10.20%، 12.60%، 5.60%) على التوالي، وارتفع معدل البطالة عام 2014 نتيجة تعرض العراق لاضطرابات داخلية من قبل منظمات ارهابية اثرت على النشاط الاقتصادي بشكل عام.

استمرت معدلات البطالة بالارتفاع عام 2015 حيث بلغت (25.1%)، وبعد ذلك ونتيجة تحسن الأوضاع الامنية والوضع الاقتصادي للعراق عاودت الانخفاض خلال الاعوام (2016، 2017، 2018، 2019) حيث بلغت (10.8%، 13.8%، 13%، 12%) على التوالي، وارتفعت عام 2020 بمعدل (14%) بسبب تأثيرات جائحة كورونا.

2. **هدف التشغيل:** ان تحقيق هذا الهدف في ظل الظروف التي يعيشها الاقتصاد العراقي من تخبط السياسات الاقتصادية الحكومية واعتمادها على قطاع النفط الذي لا يساهم الا في تشغيل 2% من القوة العاملة، إضافة الى عدم وجود دور لـ (GDP) في تقليل معدلات البطالة، وسبب ذلك راجع الى ارتباط (GDP) بالقطاع النفطي (أسعار وكميات النفط) وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة (صالح و نايف ، 2020، 57)، ومن خلال البيانات الخاصة بمعدل البطالة التي تم تبويبها بالشكل (2) نلاحظ من خلال جدول (7) بأن معدلات البطالة خلال المدة (2004-2023) بلغ اعلى معدل له عام 2004 بمعدل 26.8% ومن ثم بدء بالانخفاض نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية للعراق وارتفاع معدلات الايرادات النفطية نتيجة لارتفاع اسعار النفط وانفتاح العراق للعالم الخارجي بعدالتخلص من



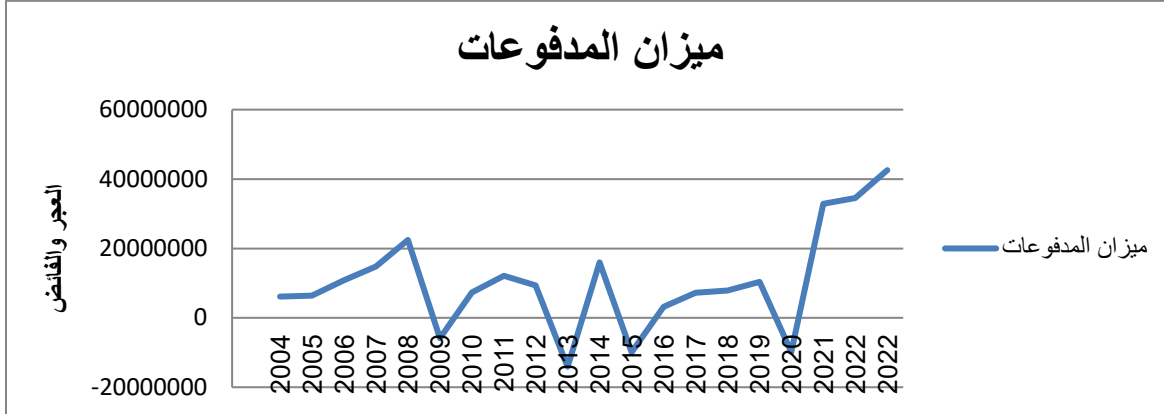
شكل (2) معدلات البطالة في العراق للمدة (2004 – 2023)
الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (7)

3. **التوازن الخارجي:** ان قدرة السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي يظهر من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وميزان المدفوعات في العراق كأى دولة ريعية يرتبط بعوامل خارجية كالتغيرات في أسعار النفط، بالإضافة الى التوجهات الحكومية التي تؤثر على وضعية هذا الميزان، اذ واجه ميزان المدفوعات خلال المدة (2004-2023) العديد من التغيرات(علي، 2023 : 46)، كما هو موضح في الجدول (20) شهد ميزان المدفوعات سنوات فائضاً و سنوات عجزاً ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى تقلبات أسعار النفط، وانخفاض وارتفاع معدل الصادرات والاستيرادات، ومن خلال البيانات الخاصة بميزان المدفوعات التي تم تبويبها بالشكل (3)، نلاحظ من خلال جدول (7) ان ميزان المدفوعات حقق فائضاً خلال المدة (2004-2008) والسبب يعود إلى انفتاح العراق على العالم الخارجي وتحسن الأوضاع الاقتصادية للبلد.

اما عام (2009) فقد شهد عجزاً في ميزان المدفوعات العراقي بلغ (- 5850936) مليون دينار بسبب الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في اسعار النفط، ثم عاود ميزان المدفوعات ليسجل فائضاً مرة أخرى خلال السنوات (2010، 2011، 2012، 2013) حي بلغ (7354971، 12160629، 93126099، 14102986) مليون دينار على التوالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع القدرة الانتاجية والتصديرية للنفط، فضلا عن الارتفاع الذي حصل في اسعار النفط المصدر إلى الخارج، إذ أن الفائض في ميزان المدفوعات لا يعود إلى مئاة القاعدة الانتاجية غير النفطية وانما كانت بسبب ارتفاع العوائد النفطية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط والتي تشكل معظم الصادرات العراقية، ثم شهد الاقتصاد العراقي عجزاً مرة أخرى بلغ مقداره (16033584) لعام 2014، ويعود إلى تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات لعام 2014 وهما: اولاً - هجمات التنظيمات الإرهابية واحتلالها ثلاث محافظات، ثانياً - انخفاض أسعار النفط العالمية إلى ما دون (40) دولار، ثم اخذ يستمر العجز

العالمية مما أدى إلى زيادة الصادرات و حدوث فائض في ميزان المدفوعات العراقي.
اما في عام 2020 فقد شهدت عجزاً في ميزان المدفوعات بلغ (9843918 -) ويعود ذلك إلى جائحة كورونا التي تسببت بانخفاض الطلب على النفط مما أدى إلى تراجع اسعار النفط ثم عاود ميزان المدفوعات بتحقيق فائض لغاية 2023 حيث بلغ (42567546).

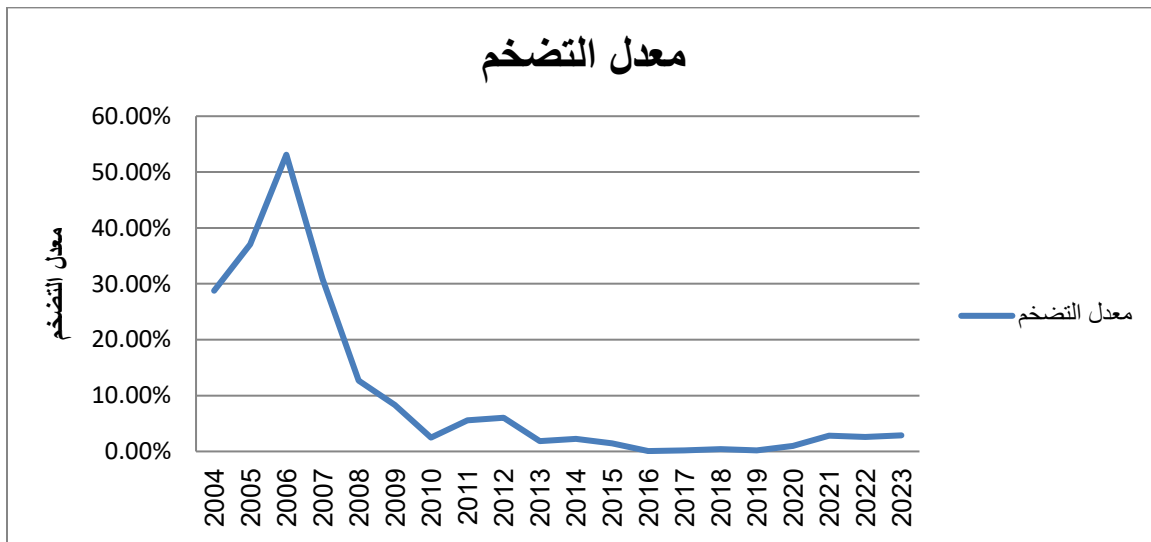
للعامين (2015، 2016) ليسجل عجزاً مقداره (-3214428) ، مليون دينار ويعود إلى تراجع قيمة الصادرات بسبب الركود في الاقتصاد العالمي والذي أثر على أغلب الأنشطة الاقتصادية في العالم بينما شهدت الاعوام من (2017، 2018، 2019) حدوث فائض في ميزان المدفوعات العراقي بلغ مقداره (7214428، 7849002 ، 1038274) مليون دينار على التوالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع اسعار النفط



الشكل (3) ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004 – 2023)
الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (7)

خلال المدة مدة الدراسة شهدت معدلات التضخم اعلى معدلات لها خلال السنوات الأولى اذ وصل في عام 2006 الى اعلى معدل له بنسبة (53.2%) ويرجع سبب ذلك الى زيادة معدلات الانفاق الحكومي دون ان يقابل ذلك زيادة في الإنتاج، الا ان معدلات التضخم في السنوات التي تلت عام 2006 شهدت انخفاضاً، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع أسعار النفط وزيادة معدل الاستيراد للسلع ، مما ساهم في تقليل معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي بشكل ملموس.

4. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: أصبحت السياسة النقدية بسبب الاختلالات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار امام مسؤوليه مباشرة في العمل على تخفيض معدلات التضخم من خلال استخدام ادواتها المستحدثة وتمثل هذه الأدوات بـ (التسهيلات القائمة، نافذة بيع العملة الأجنبية) فضلا عن استخدام ادواتها الكمية (نسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة) (الشرع ، 2023 :208) ، ومن خلال البيانات الخاصة بالتضخم التي تم تبويبها بالشكل (4) نلاحظ من الجدول (7) انه



شكل (4) معدلات التضخم في العراق للمدة (2004 – 2023)
الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (7)

جدول (7) النمو الاقتصادي، والبطالة، والتضخم، وميزان المدفوعات في العراق للمدة (2004 – 2023)

السنوات	النمو الاقتصادي%	معدل البطالة%	معدل التضخم%	ميزان المدفوعات (مليون دينار)
2004	53.40	26.8	28.789	6115824
2005	4.40	17.9	37.088	6426141
2006	10.20	17.5	53.106	10805629
2007	1.40	11.7	30.89	14755412
2008	6.60	15.3	12.7	22429354
2009	5.80	15.3	8.34	-5850936
2010	7.50	15	2.457	7354971
2011	10.20	8.3	5.596	12160629
2012	12.60	11.9	6.056	9312609
2013	5.60	10.6	1.856	14102986
2014	-3.90	20	2.242	-16033584
2015	-2.40	25.1	1.439	-9929479
2016	14.80	10.8	0.068	3214428
2017	11.80	13.8	0.203	7214428
2018	7.60	13	0.404	7849002
2019	6	12	0.201	10382274
2020	-15.70	14	1.009	-9843918
2021	-10.20	13.4	2.8	32832642
2022	4.60	12	2.6	34568753
2023	6.40	12.7	2.9	42567546

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لاستقلالية السياسة النقدية في العراق:

ويواجه العراق تحديات متشابكة في مجال السياسة النقدية، فبالإضافة إلى الاعتماد الكبير على إيرادات النفط التي تنقلب بشكل دوري، يعاني من مستويات من التضخم، والفساد المؤسسي، وضعف قدرة النظام المالي والمصرفي على تنفيذ سياسات نقدية فعالة، وفي الوقت نفسه، يعمل البنك المركزي العراقي على مواجهة هذه التحديات عبر أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل تحديد أسعار الفائدة، ومراقبة السيولة، لكن فاعلية هذه السياسات تبقى محدودة في ظل الوضع الاقتصادي العام حيث أصبح من الضروري النظر في مستقبل السياسة النقدية العراقية وتحديد الأفاق التي قد تتخذها في السنوات القادمة (Andrad، 2020، 162).

ومن خلال ما تم طرحه في المطلب الاول والثاني من هذا البحث يمكن ان نبين رؤية مستقبلية لاستقلالية السياسة النقدية في العراق.

أولاً: رؤية التشاؤم - واقع استقلالية وعمل السياسة النقدية في العراق (التحديات العميقة)

في هذا المشهد يتم تسليط الضوء على التحديات الكبرى التي تواجه السياسة النقدية في العراق في الوقت الحالي، وهي تحديات من شأنها أن تؤثر سلباً على استقرار النظام النقدي في المستقبل. يمكن تلخيص أبرز النقاط التي يعكسها هذا المشهد كما يلي (Dumiter، 2009، 45)

أ. **التقلبات الاقتصادية والاعتماد على النفط:** يشكل النفط المصدر الرئيسي لإيرادات العراق، مما يضع الاقتصاد العراقي في موقف هش أمام تقلبات أسعار النفط العالمية. وتكمن المشكلة في أن أي انخفاض في الأسعار يؤدي إلى عجز مالي كبير، وهو ما يعيق قدرة البنك المركزي على استخدام أدوات السياسة النقدية بكفاءة، مثل خفض الفائدة، أو إدارة الاحتياطات النقدية.

ب. **التضخم وارتفاع الأسعار:** يعاني الاقتصاد العراقي من مستويات مرتفعة من التضخم، إذ تؤدي التقلبات في أسعار السلع الأساسية نتيجة لمشاكل في الإنتاج المحلي واعتماد البلاد الكبير على الواردات إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، كما أن ضعف الثقة في الدينار العراقي بسبب هذه التقلبات يساهم في رفع معدلات التضخم.

ج. **الفساد وضعف الحوكمة الاقتصادية:** يعد الفساد المالي والإداري أحد أكبر المعوقات التي تحول دون نجاح السياسات النقدية، فالمؤسسات المالية والمصرفية في العراق، بما في ذلك البنك المركزي، غالباً ما تواجه تحديات في تنفيذ استراتيجيات نقدية ناجحة بسبب ضعف الرقابة والشفافية، هذه الأوضاع تضعف قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات نقدية رشيدة ومستدامة.

د. **الاستقلالية المحدودة للبنك المركزي:** على الرغم من أن البنك المركزي العراقي يتولى مهمة وضع السياسات النقدية، إلا أن التدخلات السياسية غالباً ما تحد من

لتغطية العجز، مما يؤدي إلى تضخم مرتفع وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين، فالسياسة النقدية تصبح محاصرة في حلقة مفرغة ولا تستطيع ممارسة استقلاليتها بشكل كامل.
ثالثاً: رؤية التفاؤل - أفق مستقبلي واعد للسياسة النقدية واستقلاليتها في العراق

هذا المشهد يعكس التحول نحو التفاؤل والتوقعات بتحقيق تقدم كبير في السياسة النقدية العراقية بفضل الإصلاحات الجذرية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تلخيص أهم ملامح هذا المشهد كما يلي (عبد الحميد، 2021، 57):

أ. إصلاحات جذرية في النظام المالي والنقدي: مع وجود رغبة حقيقية في الإصلاح وخصوصاً مع البدء بالغاء نافذة بيع العملة التي كانت سبب تهديد العملات الاجنبية عبر عمليات التهريب والمضاربة والتي اثرت بشكل كبير على اسعار صرف العملة المحلية في الاسواق، ويواجه العراق تحديات كبيرة في إعادة هيكلة النظام المصرفي وفتح المجال أمام المؤسسات المالية الخاصة، فزيادة التعاون مع الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي قد يساهم في تسريع هذه الإصلاحات، مما يؤدي إلى تحسين فاعلية السياسة النقدية.

ب. تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط: يشهد العراق في هذا المشهد تحولاً تدريجياً نحو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط، عبر تشجيع القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والسياحة. هذه الاستراتيجية قد تساهم في خلق استقرار اقتصادي ونقدي أكبر في المستقبل وتزيد من فاعلية استقلالية السياسة النقدية.

ج. تقنيات التحول الرقمي والابتكار في القطاع المالي: مع التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية، يمكن للعراق أن يعزز من كفاءة النظام المالي والنقدي، فتطوير النظام المصرفي الإلكتروني ودمج السوق المالي في السوق العالمية، سيحسن من الوصول إلى التمويل ويقلل من أثر الاقتصاد غير الرسمي.

د. تحسين الشفافية ومكافحة الفساد: مع تعزيز الشفافية والإصلاحات في مجال الحوكمة، سيتمكن العراق من تحسين بيئة الأعمال، مما يعزز من ثقة المستثمرين، فالبنك المركزي سيكون قادراً على اتخاذ قرارات نقدية مدروسة بعيداً عن التدخلات الحكومية، مما يؤدي إلى استقرار أكثر في السياسات النقدية ويعزز من استقلاليتها في هذا الجانب.

هـ. تحقيق استقلالية البنك المركزي: في المستقبل، قد ينجح العراق في تعزيز استقلالية البنك المركزي، مما يتيح له القدرة على اتخاذ قرارات أكثر فاعلية، وهذا سيعزز من فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

و. التعاون الإقليمي والدولي: ان العراق بحاجة إلى تعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من أجل الحصول على الدعم الفني والمالي لتحسين سياسة النقد.

استقلاليتها، وهو ما يؤثر على فاعلية هذه السياسات، فالضغوط الحكومية في أوقات الأزمات قد تجبر البنك المركزي على اتخاذ قرارات قد لا تكون الأكثر فاعلية من الناحية الاقتصادية وتؤثر في فاعلية استقلاليتها.

في ظل هذه التحديات، لا يمكن للسياسة النقدية أن تحقق الاستقرار المطلوب أو الاستقلالية بشكل كامل في المدى القريب. وعليه، فإن المستقبل يبدو مشوباً بالتشاؤم إذا لم يتم اتخاذ خطوات جذرية لإصلاح النظام المالي والنقدي، فبسبب انخفاض الإنتاج أو تقلبات أسعار النفط، قد تعطل قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع التنموية، وقد يضطر البنك المركزي إلى اتخاذ تدابير غير تقليدية مثل تخفيض قيمة العملة أو طباعة المزيد من النقود لتمويل العجز.

ثانياً: رؤية الثبات - استقرار نسبي في استقلالية وعمل السياسة النقدية في العراق

في هذا المشهد، يركز التحليل على الاستقرار النسبي الذي قد يظهر في السياسة النقدية العراقية رغم التحديات الكبيرة التي تعاني منها. كما يعكس هذا المشهد حالة من الجمود، إذ لا يوجد تقدم كبير في الحل، ولكن هناك نوع من الاستقرار المؤقت نتيجة لإجراءات البنك المركزي والحكومة. وأبرز النقاط التي يشملها هذا المشهد هي (Chaudhuri، 2018، 145):

أ. استمرار الاعتماد على السياسة النقدية التقليدية/ يواصل البنك المركزي العراقي استخدام أدواته التقليدية مثل تحديد أسعار الفائدة والرقابة على السيولة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي، فبالرغم من أن هذه الأدوات قد لا تؤدي إلى نتائج مثالية، إلا أنها تحقق نوعاً من الاستقرار المؤقت.

ب. تحكم محدود في التضخم: في ظل مستويات التضخم فإن البنك المركزي عامل ان ينجح في احتوائه إلى حد ما، عبر تعديل أسعار الفائدة وتوجيه السيولة، فقد لا تكون هذه الإجراءات كافية للتصدي للتحديات الأساسية مثل ارتفاع أسعار السلع المستوردة، لكنها تساهم في تحقيق نوع من الاستقرار النسبي الذي يمكن ان ينعكس على فاعلية درجة استقلالية السياسة النقدية.

ج. محاولات تعزيز الشفافية في النظام المالي: في هذا السياق، هناك بعض الجهود من الحكومة والبنك المركزي لتعزيز الشفافية وتحسين أطر الرقابة على القطاع المالي والمصرفي، ورغم أن الفساد لا يزال مشكلة مزمنة، فإن الإجراءات الإصلاحية المحدودة في بعض الأحيان تحاول تحسين هذا الوضع.

لا يزال العراق في مرحلة من الثبات، إذ لا تقدم ملحوظ في تحسين الأوضاع النقدية، ولكن لا يوجد أيضاً انهيار كبير، فقد تكون السياسات النقدية الحالية قادرة على الحفاظ على استقرار جزئي لبعض الوقت، لكن ذلك لا يمثل حلاً دائماً. ففي هذا السيناريو، العراق يواجه صعوبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلبات أسعار النفط. وإذا استمر عجز الميزانية وارتفاع الدين العام، فقد يضطر البنك المركزي إلى طباعة المزيد من النقود

بينها العراق، الذي يواجه تحديات اقتصادية معقدة في ظل اعتماده الكبير على إيرادات النفط وتذبذب أسواقه، فمع تذبذب قيمة العملة المحلية (الدينار العراقي) مقابل العملات الأجنبية، خاصة الدولار الأمريكي، يتأثر الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل كبير، وهذه التقلبات تضع ضغوطاً على البنك المركزي العراقي في تحديد السياسات النقدية الملائمة للتعامل مع هذه التحديات، وتؤدي تقلبات أسعار الصرف إلى تغييرات كبيرة في مستويات التضخم، وتكاليف الواردات، وأسعار الفائدة، والسيولة المحلية.

4. إن مستقبل استقلالية وعمل السياسة النقدية في العراق يتوقف على قدرة البلاد في مواجهة التحديات المتعددة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن خلال تعزيز الاستقلالية المؤسسية، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق استقرار الأسعار، وتنفيذ إصلاحات مالية ونقدية جذرية، يمكن من خلالها تجاوز العقبات الحالية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المستقبل.

التوصيات:

1. اتخاذ خطوات جذرية لإصلاح النظام المالي والنقدي، فبسبب انخفاض الإنتاج أو تقلبات أسعار النفط، قد تتعطل قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع التنموية، وقد يضطر البنك المركزي إلى اتخاذ تدابير غير تقليدية مثل تخفيض قيمة العملة أو إصدار المزيد من النقود لتمويل العجز.
2. الاستفادة من الابتكار التكنولوجي في تطوير الأنظمة المالية والمصرفية للدول، بما في ذلك استخدام العملات الرقمية أو الأنظمة المالية المبتكرة لتعزيز فعالية السياسة النقدية.
3. تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية لدعم الاستقرار المالي والنقدي، كما يجب المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية الإقليمية التي تعزز استقلالية السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الريعي، حيث تصبح قرارات السياسات النقدية أكثر تناغمًا مع التحديات الإقليمية والدولية.
4. استثمار الأموال النفطية في مشاريع كبيرة لتطوير الصناعات غير النفطية مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة، مما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي أي دعم مالي.

ان تنفيذ هذه الإصلاحات بنجاح يجعل العراق يشهد تحسناً ملحوظاً في السياسة النقدية على المدى الطويل. وستكون هناك فرص كبيرة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر تفاؤلاً، حيث يبدأ العراق في تحقيق تقدم كبير نحو تنويع اقتصاده. بحلول عام 2030، يتم استثمار الأموال النفطية في مشاريع كبيرة لتطوير الصناعات غير النفطية مثل الزراعة، التصنيع، والتكنولوجيا. كما يتم تطوير قطاع السياحة بشكل كبير، مما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. فالسياسة النقدية تصبح أكثر فعالية في هذا السياق، إذ يزداد الطلب على الائتمان ويصبح القطاع المصرفي أكثر قدرة على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنك المركزي يركز على استقرار الأسعار وتعزيز الثقة في الدينار العراقي عبر سياسات نقدية مرنة ومن ثم ينعكس ذلك على رفع درجة استقلاليته بعيداً عن التدخلات التي قد تمارسها الحكومة في بعض الأحيان (Haga، 2015، 75).

إن مستقبل استقلالية وعمل السياسة النقدية في العراق يتوقف على قدرة البلاد في مواجهة التحديات المتعددة على الصعيدين الداخلي والخارجي، ومن خلال تعزيز الاستقلالية المؤسسية، وتنويع الاقتصاد، وتحقيق استقرار الأسعار، وتنفيذ إصلاحات مالية ونقدية جذرية، يمكن من خلالها تجاوز العقبات الحالية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المستقبل، لان العراق مثلما يواجه العديد من التحديات في مجال السياسة النقدية، فإن هناك أفقاً واعداً إذا ما تم التعامل مع هذه التحديات بشكل استراتيجي، عبر الإصلاحات الهيكلية وتعزيز استقلالية المؤسسات المالية والنقدية، لان صانع القرار العراقي أدرك بما لا يقبل الشك ان الإصلاحات الاقتصادية لا بد ان تتحقق وخصوصاً المتعلقة بالسياسة النقدية واستقلاليته عن القرار السياسي، وان الإصلاح الاقتصادي أذ ما تحقق، فان ذلك سينعكس بدوره ايجابياً على اصلاح النظام السياسي برمته.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. ان استقلالية السياسة النقدية تتأثر بشكل كبير في هيكلة النظام الاقتصادي المتبع، والموارد الاقتصادية التي تعتمد عليها، لذلك فان النفط باعتباره سلعة استراتيجية، له تأثير كبير على مستوى الهيمنة والتأثير الدولي، وهو أيضاً أداة احتكار بيد الدولة في سياستها الداخلية لذلك نرى ان اغلب الدول التي تعتمد النفط كمصدر اساسي لتمويل نفقاتها العامة تحتكر القرار السياسي والاقتصادي، بما فيها القرارات التي تتعلق برسم السياسة النقدية.
2. ان اجمالي الاهمية النسبية لاستقلالية البنك المركزي العراقي بعد التعرف على الأوزان الفعلية لكل مؤشر من مؤشرات الاستقلالية وأهميتها النسبية الى المجموع الكلي، تبين ان اجمالي الاهمية النسبية للوزن الفعلي لاستقلالية البنك المركزي العراقي هي (75%) وهي نسبة تُعد جيدة.
3. تقلبات أسعار الصرف من أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العديد من الاقتصادات النامية، ومن

شكر وتقدير:
لا أحد.

10. Al-Badri, H. K. (2019). Azmat al-iqtisad al-‘Iraqi fi zill al-ihtilal al-Amriki ba‘d ‘am 2003. *Majallat Qadaya Siyasiyyah*, Kulliyat Al-‘Ulum Al-Siyasiyyah, Jami‘at Al-Nahrain, Issue 15, Baghdad.
11. Dagher, M. M. M. (2022). Dawr al-siyasah al-naqdiyyah fi tahqiq al-istiqrar wa al-namu al-iqtisadi fi al-‘Iraq lil-muddah (2004–2011). *Majallat Al-‘Ulum Al-Iqtisadiyyah*, 20(77).
12. Saleh, M. A. (2019). Mu‘ashshirat istiqlaliyyat al-bank al-markazi al-‘Iraqi – al-waqi‘ wa al-tumuh. *Majallat Kulliyat Al-Turath Al-Jami‘ah*, 28, Baghdad.
13. Al-Shara‘, A. S. (2014). Athar al-siyasah al-naqdiyyah ‘ala mu‘addal al-tadakhkhum fi al-iqtisad al-‘Iraqi lil-muddah 2004–2010. *Majallat Al-Idarah wa Al-Iqtisad*, 3(12).
14. Saleh, H. A., & Nayef, A. Q. (2020). Qiyas athar ba‘d al-mutaghayyirat al-iqtisadiyyah al-kulliyah fi zahirat al-batalah fi al-‘Iraq lil-muddah 2003–2018. *Majallat Dirasat Maliyyah wa Muhasabiyyah*, 15(50).
15. Abdel Hamid, A. H. (2021). *Al-siyasat al-iqtisadiyyah ‘ala mustawa al-iqtisad al-qawmi*. Majmu‘at Al-Nil Al-‘Arabiyyah, Cairo.
16. Mohammed, A. K. A., & Al-Aqabi, Q. A. (2019). Tahlil al-‘alaqah al-sababiyyah bayn al-infaq al-hukumi ‘ala al-sihhah wa al-namu al-iqtisadi fi al-‘Iraq lil-muddah (2004–2020). *Majallat Kulliyat Baghdad lil-‘Ulum Al-Iqtisadiyyah*, 50, Iraq.
17. Saleh, H. A., & Nayef, A. Q. (2020). Qiyas athar ba‘d al-mutaghayyirat al-iqtisadiyyah al-kulliyah fi zahirat al-batalah fi al-‘Iraq lil-muddah 2003–2018. *Majallat Dirasat Maliyyah wa Muhasabiyyah*, 15(50).

References:

1. Hafiz, A. R. (2015). *Al-tahawwul al-dimuqrati fi al-‘Iraq: al-waqi‘ wa al-mustaqbal*. Baghdad.
2. Amin, S. (2019). *Al-iqtisad al-siyasi lil-tanmiyah* (1st ed.). Dar Al-Farabi, Beirut, Lebanon.
3. Al-Barwari, A. A. A. (2021). Athar ‘adam tamathul mutaghayyirat al-siyasah al-naqdiyyah ‘ala mu‘addal al-tadakhkhum fi al-‘Iraq lil-muddah 1991–2019 bi-istikhdam manhajiyat NARDL. *Majallat Al-Riyadah lil-Mal wa Al-A‘mal*, 2(4).
4. Amer, A. (2016). *Dawr al-dawlah fi tahqiq al-tawazun al-iqtisadi fi zill al-iqtisad al-hurr*. Maktabat Al-Iraq lil-Tiba‘ah wa Al-Nashr, Baghdad.
5. Al-‘Ani, M. I. A. (2018). *Al-siyasat al-maliyyah wa al-tadakhkhul al-hukumi*. Maktabat Al-Iraq lil-Tiba‘ah wa Al-Nashr, Baghdad.
6. Hassan, B. A. A. (2016). *Mu‘tiyat al-iqtisad al-‘Iraqi ba‘d ‘am 2003: mu‘awwiqat al-nuhud wa al-hulul al-muqtarahah*. Mu‘assasat Al-Murtada lil-Kitab Al-‘Iraqi, Baghdad.
7. Hassan, B. A. (2019). *Al-siyasah al-naqdiyyah fi al-‘Iraq ba‘d 2003* (1st ed.). Dar Al-Shu‘un Al-Thaqafiyyah Al-‘Ammah, Baghdad.
8. Al-Shabibi, S. (2018). *Malamih al-siyasah al-naqdiyyah fi al-‘Iraq*. Abu Dhabi.
9. Hassan, B. A. A. (2016). *Mu‘tiyat al-iqtisad al-‘Iraqi ba‘d ‘am 2003: mu‘awwiqat al-nuhud wa al-hulul al-muqtarahah*. Mu‘assasat Al-Murtada lil-Kitab Al-‘Iraqi, Baghdad.